«مشاريع الكويت» تعلن تحقيق أرباح بقيمة 11.6 مليون دينار

أعلنت شركة مشاريع الكويت (القابضة) عن تحقيق صافي ربح بقيمة 11.6 مليون دينار كويتي (38.5 مليون دولار أمريكي) في الربع الثاني من العام (للأشهر الثلاثة المنتهية في 30 يونيو 2021) بارتفاع نسبته 160 في المائة بالمقارنة مع خسارة بقيمة 19.6 مليون دينار كويتي (65.1 مليون دولار أمريكي) خلال نفس الفترة من العام الماضي.

وبلغت ربحية الشركة خلال النصف الأول من العام الحالي 3.2 مليون دينار كويتي (10.6 مليون دولار أمريكي)، وذلك بعد احتساب مخصصات خسائر الائتمان والاستثمارات البالغة 56 مليون دينار كويتي (186 مليون دولار أمريكي).

كما سجلت الشركة ارتفاعاً بنسبة 6 في المائة في إجمالي الأرباح التشغيلية خلال النصف الأول من العام 2021، لتصل إلى 68.4 مليون دينار كويتي (227 مليون دولار أمريكي) بالمقارنة مع 64.4 مليون دينار كويتي (214 مليون دولار أمريكي) خلال الفترة المقابلة من العام 2020.

وبلغ مجموع الأصول المجمّعة خلال النصف الأول من العالم الحالي 10 مليار دينار كويتي (33.2 مليار دولار أمريكي) بالمقارنة مع 10.4 مليار دينار كويتي (34.5مليار دولار أمريكي) كما في نهاية عام 2020.

بهدف تشجيع البحث العلمي في الشأن المصرفي

الهاشل: «جائزتي الباحث الدورة الثالثة» و«الطالب الاقتصادي» 2021

د. محمد الهاشل

أعلن محافظ بنك الكويت المركزي ورئيس مجلس إدارة معهد الدراسات المصرفية الدكتور محمد يوسف الهاشل عن إطلاق "جائزة الباحث الاقتصادي الكويتي" (الدورة الثالثة) الموجهة للباحثين الكويتيين، و"جائزة الطالب الاقتصادي الكويتي" (الدورة الثانية) الموجهة لطلبة المرحلة الجامعية والدراسات العليا، بهدف تشجيع البحث العلمي في الشأن الاقتصادي والمصرفي وذلك من خلال الكوادر الوطنية وتحفيزها على تطوير مهاراتها وقدراتها البحثية على أسس علمية عالية في مجالات العمل المصرفي والمالي.

وقد أضاف الدكتور الهاشل أن إطلاق هذه الجائزة التي يخصصها بنك الكويت المركزي والبنوك الكويتية سنويًا ضمن مبادرة " كفاءة" ويدير شؤونها معهد الدراسات المصرفية يأتي ضمن السعي الاستراتيجي لبنك الكويت المركزي والبنوك الكويتية لترسيخ النهج العلمي في تطوير الشؤون المصرفية والمالية والعمل على بناء القدرات الوطنية المتخصصة عالية التأهيل علميًا وعمليًا في مجالات عمل القطاع المصرفي والمالي الكويتي.

كما أشار الدكتور الهاشل إلى أن النجاح الذي حققته جائزة الباحث الاقتصادي الكويتي في دورتيها الأولى والثانية وكذلك نجاح جائزة الطالب الاقتصادي الكويتي في دورتها الأولى، ما هو إلا انعكاس لأهمية ترسيخ ثقافة البحث العلمي لدى الباحثين والطلبة وتسليط الضوء على المتميزين منهم وتحفيزهم لابتكار الحلول لتطوير واقع العمل المصرفي والمالي الكويتي.

وأوضح الدكتور الهاشل أن لجنة من المحكمين المحليين والعالميين تشرف على اختيار البحث الفائز وفق المعايير العلمية الأكاديمية، ويحصل الفائز في جائزة الباحث الاقتصادي الكويتي على مكافأة مقدارها 10،000 د.ك فيما خُصصت لجائزة الطالب الاقتصادي الكويتي مكافأة مقدارها 5،000 د.ك، كما ستُقدم للفائزين شهادة تقدير وهدية تذكارية، فضلاً عن طباعة البحث الفائز ونشره وتوزيعه ليكون مرجعًا للراغبين في الاستفادة من الأبحاث المتميزة، مبينًا أن معهد الدراسات المصرفية سيتولى إدارة الجائزة بما في ذلك تلقي البحوث وتحديد المستوفي منها للشروط وتعيين المحكمين ورصد نتائج التحكيم وإعلان النتيجة.

واختتم محافظ بنك الكويت المركزي تصريحه مُشيراً إلى أن التفاصيل الخاصة بالجوائز وشروط الترشح وكيفية تقديم الأبحاث ومواعيد تلقي الطلبات منشورة على الموقع الإلكتروني الخاص بمبادرة "كفاءة" www.kafaakw.org ، وبإمكان المهتمين والراغبين بالمشاركة الدخول إلى الموقع للاطلاع على تفاصيل الجوائز لعام 2021 ، وتقديم طلبات الترشح على النماذج الخاصة لذلك بداية من يوم 10 أغسطس 2021 ولغاية يوم 31 أكتوبر 2021 .

في خطوة متقدمة لخلق مستقبل طيران مستدام وبالتعاون مع شركة «إيفياشن»

«دي إتش ال» تعتزم اعتماد طائرات شحن كهربائية بالكامل

أعلنت شركة "دي إتش ال" إكسبرس، الشركة العالمية الرائدة في قطاع الخدمات اللوجستية، بالتعاون مع شركة "إيفياشن"، الشركة العالمية المختصة بتصنيع الطائرات الكهربائية والكائنة في ولاية سياتل، عن عزمها لإضافة 12 طائرة كهربائية بالكامل من طراز "أليس"، لتصبح عبر هذه الخطوة أول شركة خدمات لوجستية تضم طيارات كهربائية بالكامل للشحن.

هذا وتهدف شركة "دي إتش ال" إكسبرس من خلال هذه الخطوة، لتعزيز شبكة طيران كهربائية سريعة واستثنائية، والمساهمة في خلق مستقبل طيران مستدام، حيث تعد طائرات "إيفياشن" من طراز "أليس" الأفضل في مجال الطيران الكهربائي، إذا أنها تمّكن شركات الطيران سواء كانت متخصصة بالشحن أو نقل الركاب، من تشغيل طائرات خالية من الانبعاثات، ومن المتوقع الانتهاء من صناعة جميع الطائرات واستلامها بحلول عام 2024.

وبهذه المناسبة، صرح السيد جون بيرسون الرئيس التنفيذي العالمي لشركة "دي إتش ال" إكسبرس: "لطالما كانت "دي إتش ال" إكسبرس، منذ تأسيسها في عام 1969، الرائدة في مجال الطيران اللوجستية. ونحن نؤمن إيمانًا راسخًا بإمكانية خلق مستقبل شحن لوجستيي خالي من الإنبعاثات، ولذا نسعى دائماً للاستثمار في أي مبادرات وجهود تسهم في الحد من بصمتنا الكربونية. ولتحقيق هذا الهدف، كان لابد من التعاون مع شركة "إيفياشن" الرائدة في مجال الطيران الكهربائي المستدام، لتحقيق أهدافنا المشتركة المتمثلة في صنع حقبة جديدة من الطيران المستدام، وذلك عبر الاستثمار في تدشين أسطول متكامل من الطائرات الكهربائية، لما لذلك من دور هام وفاعل في استمرارية الشحن دون التسبب بوجود الانبعاثات الضارة في الجو."

هذا وبإمكان طائرات الشحن من طراز "أليس" حمل حتى 1200 كيلوغراماً (2600 رطل) والتحليق حتى 815 كيلومترًا (440 ميلًا بحريًا)، بمجرد شحن الطائرة الكهربائية لمدة 30 دقيقة فقط لكل ساعة طيران، وربما أقل من ذلك في بعض الأحيان. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لطائرة الشحن من طراز "أليس" الطيران في مختلف البيئات التي تخدمها حالياً الطائرات التوربينية وذات المكبس، وهي لا تحتاج لأكثر من طيار واحد فقط لتشغيلها. وعلاوة على ذلك، تحتوي محركاتها الكهربائية المتطورة على أجزاء متحركة مما يساعد على خفض تكاليف الصيانة، كما أنها مزودة بنظام التشغيل التلقائي لضمان استمرار الرحلة بأعلى مستوى من الكفاءة.

ومن جانبه، صرح السيد عمر بار يوهاي الرئيس التنفيذي لشركة "إيفياشن": "منذ نشأة شركة "إيفياشن"، تم تحديد استراتيجيات واضحة تهدف إلى خلق نقلة نوعية في قطاع الطيران، وذلك عبر تصنيع الطائرات الكهربائية ذات الجودة والكفاءة العالية. ونحن نفخر بتعاوننا مع شركة "دي إتش ال" إكسبرس الرائدة في مجال النقل الجوي للبضائع وخدمات التجارة الإلكترونية، والتي تحرص دائماً بدورها للمساهمة في خلق الطيران المستدام، وإنما يعكس ذلك أنه قد حل فعلاً عصر الكهرباء، وما هذه الشراكة إلا خطوة واعدة وعلامة فارقة في مستقبل الطيران المستدام على مستوى العالم".

كما وتعد الطائرات المصنعة من شركة "إيفياشن" من طراز "أليس" مثالية لمواءمتها لخطوط النقل، ولحاجتها لاستثمارات أقل في البنية التحتية للمحطة. علاوة على ذلك، يمكن أن يتم شحن طائرات "أليس" أثناء عمليات التحميل والتفريغ، مما يضمن الإلتزام بأوقات تسليم قصيرة، تتماشى مع الخدمة السريعة التي تتميز بها شركة "دي إتش ال" إكسبرس.

ومن خلال الابتكار والأداء والاستدامة، العناصر المتمثلة في أهم أسس واستراتيجيات شركة "إيفياشن"، استطاعت الشركة خلق نقلة نوعية في قطاع الطيران، وذلك عبر تطوير وتصنيع طائرات كهربائية بالكامل من طراز "أليس" بشكل يتناسب مع متطلبات نقل البضائع وخدمات التجارة الإلكترونية، بالإضافة إلى نقل الركاب. ويسير العمل حالياً بوتيرة متسارعة لصناعة الأسطول وتسليم أول طائرة كهربائية من طراز "أليس"، لإطلاق أول رحلة لها في وقت لاحق من هذا العام.

هذا ويعد عزل الكربون من أهم العمليات التي تتبناها شركة الشحن الجوي التابعة للبريد الألماني "دويتشه بوست" (Deutsche Post)، وأحد الركائز الرئيسية لخارطة طريق الاستدامة. وقد تم الإعلان عن هذه الاستراتيجية الجديدة في الربع الأول من هذا العام، حيث تنوي الشركة استثمار ما يقارب 7 مليارات يورو بحلول عام 2030، على المصروفات الرأس المالية والتشغيلية، وذلك من أجل تطبيق وتفعيل مبادرات من شأنها خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. كما وتركز الشركة على الاستثمار في مستودعات توصيل الأميال الأخيرة، وامتلاك أسطول طائرات شحن كهربائية بالكامل واعتماد وقود حيوي مستدام، وتدشين مباني صديقة للبيئة، مما يعكس التزامها بتحقيق هدفها المتمثل بانعدام الانبعاثات الصادرة من عمليات الشحن الجوي بحلول عام 2050؛ وقد تم البدء فعلاً بتطبيق هذه الاستراتيجية منذ أربع سنوات.

لتسريع الإجراءات وتقليل وقت تسلم ونقل العينات وسلامتها

«هيئة الصناعة» توقع مذكرة تفاهم مع «الجمارك» بشأن الاختبارات الجمركية

وقعت الهيئة العامة للصناعة الكويتية مذكرة تفاهم مع الإدارة العامة للجمارك لدعم التكامل والتعاون في مجال الاختبارات الجمركية بهدف تسريع إنهاء الإجراءات الجمركية والحكومية لفسخ البضائع وتقليل وقت استلام ونقل العينات وسلامتها.

وقالت الهيئة في بيان صحفي أمس الثلاثاء إن المذكرة الموقعة بين الطرفين تشكل عنصرا فعالا وحيويا يخدم المصلحة العامة من خلال إجراء اختبارات في مختبرات معتمدة دوليا داخل المنافذ الجمركية وخارجها لإصدار شهادات الاختبار من خلال حلول مخبرية متكاملة.

وتولى توقيع المذكرة نيابة عن الهيئة العامة للصناعة المدير العام عبدالكريم تقي في حين وقعها نيابة عن الإدارة العامة للجمارك المدير العام جمال الجلاوي.

وأنشئت الهيئة العامة للصناعة عام 1997 وهي هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة يشرف عليها وزير التجارة والصناعة وتكمن أهدافها في تطوير وتسويق ومراقبة الأنشطة الصناعية في الكويت من خلال تشجيع الصناعات المحلية وتوسيع القاعدة الانتاجية لتشمل منتجات تخدم الأمن الوطني.

رغم آثار الجائحة وتداعياتها الشديدة على قطاع الأعمال والاقتصاد

«الكويتية للاستثمار» تربح 13.8 مليون دينار في النصف الأول 2021

يوسف العلي

بدر السبيعي

أعلنت الشركة الكويتية للاستثمار تحقيقها 13.8 مليون دينار كويتي أرباحاً صافية في النصف الأول من العام الحالي 2021 ، قياساً بخسائر قدرها 17.2 مليون دينار بالفترة ذاتها من العام الماضي، وذلك رغم آثار جائحة كورونا "كوفيد 19" واستمرار تداعياتها على قطاع الأعمال والاقتصاد.

وأوضحت الشركة في بيان، أنها حققت نموا في إجمالي الإيرادات التشغيلية إلى 22.5 مليون دينار مقارنة بخسائر 6.9 مليون دينار عن الفترة المقابلة في 2020.

وجاءت المؤشرات المالية للشركة بنسب نمو قوية انعكست على الأرباح التشغيلية والأرباح الصافية مقارنة بالفترة المثيلة من العام 2020، حيث بلغت الأرباح التشغيلية نحو 15.9 مليون دينار عن النصف الأول من العام، وبلغت ربحية السهم 25.14 فلس عن نفس الفترة. كما ارتفعت حقوق الملكية لمساهمي الشركة الأم إلى 120 مليون دينار بنمو 25.6% مقارنة بالنصف الأول من 2020.

وتعليقاً على النتائج المالية، قال رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية للاستثمار الدكتور يوسف العلي: إن الشركة حققت مستويات نمو واعدة في جميع مؤشراتها رغم الظروف التي خلفتها جائحة كوفيد 19، مستفيدين من تنوع نموذج أعمالنا والتأثير الإيجابي لإستراتيجيتنا التشغيلية المعدلة والتي مازلنا نجني ثمارها بعد أن أثبتت صوابها حتى في ظل الأزمات، وقد جعلتنا الاستثمارات النوعية التي قمنا بضخها خلال السنوات القليلة الماضية في موقع متقدم لمواجهة التحديات، وهو ما أكدته الأرقام الإيجابية التي حققناها على أرض الواقع وساهم فيها أيضاً تفاني موظفينا خلال الظروف الصعبة التي مرت علينا وعلى جميع القطاعات في الكويت والعالم بأسره بعد عام مضى (2020) بكل مآسيه الاقتصادية والصحية.

من جانبه قال الرئيس التنفيذي للشركة بدر السبيعي: حققت الشركة نتائج متميزة خلال النصف الأول من العام وشهدت نمواً في جميع بنود الإيرادات ومن ذلك إيراد أتعاب إدارة أموال العملاء والذي نما بنسبة 16.5 %، فيما تضاعفت أرباح إيرادات التأجير مقارنة بالفترة المثيلة، إلى جانب ارتفاع حصة الشركة الأم في نتائج الشركات التابعة والزميلة محققة نمواً 249 %. كما حققت الشركة أرباحاً في استثماراتها المحلية والعالمية بنسبة نمو 294 % عن الفترة المقارنة، بينما صعدت إيرادات التوزيعات 29 %.

وأوضح السبيعي أن الشركة ونتيجة للتوصل لتسويات مع بعض العملاء قامت برد مخصصات احترازية سبق تكوينها بلغت 944 ألف دينار، وانخفضت أعباء التمويل لدى الشركة بواقع 45% عن الفترة السابقة.

استغلال الفرص: وقد قامت الشركة باستغلال أفضل الفرص المتاحة وتوظيف رؤوس الأموال في أدوات استثمارية آمنة استطاعت أن تحقق عوائد مجزية وبمخاطر محسوبة.

وأكد السبيعي أن الصناديق والمحافظ الاستثمارية المحلية التي تديرها الشركة الكويتية للاستثمار واصلت تحقيق العوائد الايجابية خلال النصف الأول من عام 2021، فقد حقق صندوق الرائد للاستثمار (الصندوق الاكبر في الكويت من حيث صافي قيمة الاصول) عائد ايجابي خلال النصف الأول من السنة حيث ارتفعت صافي قيمة الوحدة للصندوق بنسبة 17.5% لتسجل نهاية شهر يونيو 1.233 دينار كويتي متفوقاً على مؤشر السوق العام الذي ارتفع بنسبة 15.16% خلال النصف الأول من عام 2021 . وحقق الصندوق عائد كلي منذ التأسيس بلغت نسبته 343% اي ما يعادل 17.4% كمعدل عائد سنوي منذ التاسيس. ايضاً حقق صندوق الكويت الاستثماري عائدًا جيداً خلال النصف الأول من عام 2021 بلغت نسبته 19.71% متفوقاً على أداء مؤشر السوق العام. كما حققت المحافظ الاستثمارية المحلية المدارة من قبل الشركة الكويتية للاستثمار أداء إيجابي بعائد نسبته 15.16% في النصف الأول من عام 2021.

«ميزان القابضة» تحقق 7.2 مليون دينار ارباحاً صافية

أعلنت شركة ميزان القابضة ش.م.ك.ع، عن نتائجها المالية للنصف الأول من العام 2021 ، وجاءت أبرز نتائج الشركة خلال النصف الأول من العام 2021: الإيرادات: 134 مليون دينار كويتي، بانخفاض 0.2%، الأرباح التشغيلية: 10 مليون دينار كويتي، بانخفاض 11.9% ، الأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك: 14.3مليون دك، بانخفاض 9% ، الأرباح الصافية الخاصة بمساهمي الشركة الأم: 7.2 مليون دينار كويتي، بانخفاض 10.9%

وقال نائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي لشركة ميزان القابضة محمد جاسم الوزان: "في النصف الأول من العام رأينا تعافياً كبيراً من القطاعات والأسواق التي نعمل بها، فعلى سبيل المثال نمى نشاط الشركة في دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 19.6%، وفي المملكة العربية السعودية بنسبة 10% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي ونتوقع أن تستمر الأسواق في التعافي في النصف الأخير من العام الجاري والعام 2022. أما الانخفاض في أرباح المجموعة، فإنه يعود بشكل رئيسي إلى أن النصف الأول من العام الماضي كان استثنائياً بكل المقاييس نتيجةً للدور الحيوي الذي قامت به الشركة من توفير الأمن الغذائي في الكويت والمنطقة."

ومن جانبه قال الرئيس التنفيذي لشركة ميزان القابضة جاريت والش: "بعد عام ونصف من الإغلاقات الأولى، نرى اليوم تطوراً تدريجياً لعودة الأعمال التجارية إلى نمطها الاعتيادي. فقد شهد النصف الأول من العام عودة المجتمعات إلى الحياة الطبيعية حيث تم السماح للمزيد من الأنشطة بمزاولة أعمالها واستقبال العملاء والمراجعين والزبائن. وهذه التطورات كان لها انعكاساً إيجابياً على أداء الشركة مقارنةً بالفترة المماثلة من العام 2019 حيث كانت الأسواق والعوامل الاقتصادية في حالة طبيعية وأكثر استقراراً من العام 2020."

نظرة على الأداء المالي خلال النصف الأول من العام 2021

مجال الأغذية: حقق مجال الأغذية إيرادات بقيمة 85.2 مليون دينار كويتي، بانخفاض بنسبة 5.2% مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي. وشكل إيراد مجال الأغذية 63.6% من إجمالي إيرادات المجموعة. وتتضمن الإيرادات من قطاع تصنيع وتوزيع الأغذية والذي يمثّل 47.2% من إجمالي إيرادات المجموعة، والتجهيزات الغذائية 11.3% والخدمات الغذائية 5.1%.

قطاع تصنيع وتوزيع الأغذية: ارتفع إيراد هذا القطاع بنسبة 2.3% ، قطاع التجهيزات الغذائية: انخفض إيراد هذا القطاع بنسبة 20.7% ، قطاع الخدمات الغذائية: انخفض إيراد هذا القطاع بنسبة 23.1%

مجال غير الأغذية: بلغت إيرادات مجال غير الأغذية 48.8 مليون دينار كويتي مسجلةً ارتفاعاً بنسبة 10% مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي. وتمثل إيرادات هذا المجال بنسبة 36.4% من إجمالي إيرادات المجموعة. وتتضمن إيرادات من قطاع السلع الاستهلاكية سريعة الدوران والرعاية الصحية الذي يمثّل 34.3% من إجمالي إيرادات المجموعة، وقطاع الصناعات الذي يمثّل القطاع 2% من إجمالي إيرادات المجموعة.

قطاع السلع الاستهلاكية سريعة الدوران والأدوية: ارتفع إيراد هذا القطاع بنسبة 8.8% ، قطاع الصناعات: ارتفعت إيرادات هذا القطاع بنسبة 33.8%.

«وربة» يختتم برنامج التدقيق الشرعي

صورة جماعية

اختتم بنك وربة برنامج التدريب الميداني الخاص بالحاصلين على شهادة المدقق الشرعي المعتمد، والذي تضمن نماذج عملية، وتطبيقات للعديد من أنواع المعاملات الشرعية، ويأتي هذا البرنامج في إطار تعزيز التجربة العملية في القطاع المصرفي بشكل عام، وقطاع التدقيق الشرعي بشكل خاص، وتقديراً لحرص المشاركين بالبرنامج أقام البنك تكريماً لجميع من اجتازوا التدريب بنجاح.

وحول البرنامج التدريبي صرح المدير التنفيذي لادارة التدقيق الشرعي الداخلي عيسى جاسم القصار قائلاً: " إن البرنامج تناول أهمية الرقابة الشرعية في عمل المؤسسات المالية الإسلامية، وأهداف وضوابط التدقيق الشرعي، وإجراءات تنفيذ التدقيق الشرعي، وتوثيق نتائجه من خلال التقارير، ثم متابعة تنفيذ الملاحظات، وطرق إعداد الخطط والبرامج النهائية للتدقيق الشرعي وأوراق العمل المتخصصة.

وأكد القصار أن البرنامج التدريبي نجح في إثراء الحوارات، والمناقشات بين المشاركين، ما يوفر صورة واضحة عن طبيعة وآليات التدقيق الشرعي في البنك ، موضحا أن التدقيق الشرعي أداة تحقق من التطبيق السليم للمنتجات، والتطبيقات المصرفية الإسلامية، بحيث تتولى إدارة التدقيق الشرعي، ضبط ومراقبة ومتابعة وتصحيح مسار المعاملات، لكي تتناسب مع المعايير الشرعية من الناحية التطبيقية.

وأوضح أن إدارة التدقيق الشرعي تعمل وفق منهج مهني، يضع قرارات الهيئة الشرعية موضع التنفيذ، منوهاً بأن من أبرز مهام الرقابة الشرعية، فحص العقود والاتفاقيات والسياسات والمنتجات والمعاملات وعقود التأسيس والنظم الأساسية والتقارير، للتأكد من التزامها بأحكام، ومبادئ الشريعة الإسلامية، إذ لايقر أي مشروع أو صفقة أو منتج أو خدمة ما لم يكن يحظى بموافقة هيئة الرقابة الشرعية في البنك .